

Ministry of High Education and Scientific Research
Department Financial and Banking Sciences
University of Karbala



Monetary Policy

محاضرة مقدمة الى :

أ. د. عباس الداعي

من قبل الطالب :

حيدر ناصر حسين

2017

العلاقة بين السياسة النقدية واسعار الاصول:

العلاقة بين البيانات الاقتصادية، من ناحية، واسعار الأصول والسياسة النقدية، من جهة أخرى، أصبح درس على نطاق واسع و موضوع في الأدب وسبب التوجيه الأكاديمي. شروط الاقتصاد الكلي هي عامل رئيسي لتحديد توقعات السياسة على المدى القريب، و تلك التوقعات تتردد أصدائها في جميع أنحاء النظام المالي من خلال تأثير العوائد المتوقعة على جميع فئات الأصول ولكن على الرغم من دراستها على نطاق واسع، معرفتنا الحالية للتفاعلات بين أسعار الأخبار والأصول الاقتصادية لديها العديد من أوجه القصور، و نتائج محيرة في بعض هذه الأبعاد . ولعل الأهم من ذلك، الآثار التقديرية من البيانات على توقعات السياسة النقدية والأصول تم العثور على أسعار لتكون صغيرة نسبيا. هذا هو الحال حتى بالنسبة لتلك الأصول التي هي معروفة لتكون حساسة جدا للتوقعات السياسة النقدية على المدى القريب، مثل العقود الآجلة البيورو دولار وسندات الخزنة قصيرة الأجل.

هذه النتيجة تبين لنا. بعد كل شيء، والأدب على مدى العامين الماضيين قد جادل أن السياسة النقدية إلى حد كبير تستجيب بشكل منهجي إلى الظروف الاقتصادية. والواقع أن التقدم الهائل في تقدير قواعد السياسة النقدية التي تمثل منهجية هذه الردود من حيث البيانات ذات التردد المنخفض (مثل بيانات كل ثلاثة أشهر). ذلك إذا السياسة النقدية المنتظمة ، يتوقع المرء أن يرى دليل على ذلك أيضا في التردد العالي للتغيرات في أسعار الفائدة و ولكن على الرغم من دراستها على نطاق واسع، معرفتنا الحالية للتفاعلات بين أسعار الأخبار والأصول الاقتصادية لديها العديد من أوجه القصور، و نتائج محيرة في بعض الأبعاد. و الأهم من ذلك، الآثار التقديرية من البيانات على توقعات السياسة النقدية والأصول تم الحصول على أسعار لتكون صغيرة نسبيا. هذا هو الحال حتى بالنسبة لتلك الأصول التي هي معروفة لتكون حساسة جدا للتوقعات السياسة النقدية على المدى القريب.

في رأينا، اللغز من "انفصال" توقعات السياسة النقدية وأسعار الأصول من الأخبار الاقتصادية الواردة يرتبط جزئيا إلى الصعوبات المرتبطة بقياس عنصر المفاجأة في تلك الأخبار. معظم الدراسات حتى الآن تحسب "مفاجأة" اجراء لإصدار معين على أساس التوقعات والتي مأخوذة من قبل بعض الدراسات الاستقصائية التي أجريت في هذا الشأن . وبعد ذلك تراجع التغيرات في أسعار الأصول على هذا الإجراء المفاجئ، والذي نطلق عليه نهج موحد "دراسة حالة". وكانت محاولة لعزل العنصر غير المتوقع وتحسنا كبيرا للجهود السابقة التي لا يمكن أن تجعل مثل هذا الفصل، باعتبارها العنصر غير متوقع فقط يجب ان يدفع رد فعل السوق. ومع ذلك، فإن هذا النهج على الأرجح لا يرقى إلى مستوى دقة قياس الآثار السوقية الواردة في الأخبار.

وهناك مشكلة مع نهج دراسة الحدث هو معيار أن أخبار الاقتصاد الكلي من المرجح أن تكون مقياس سيئة للغاية، لعدة أسباب. أولا، أنه من الصعب قياس وبدقة ما تتوقع الأسواق أن لإصدار معين في الوقت الذي يخرج فيه هذا الاصدار، بما في ذلك التوزيع الكامل للمخاطر.

ثانيا، حتى لو كان هناك مقياس واحد تقاس وبدقة التوقعات، يمكن النظر إلى التوقعات الفعلية كمؤشر صاخبة للعامل الأساسي الصحيح والذي يدفع

السوق الى الاستجابة الكامنة. وثالثاً، متغير يقيس عادة عنصر واحد من التقرير. بعد كل شيء، ومعظم هذه التقارير معقدة، وتوفير الكثير من المعلومات من مختلف أهميتها. وبالتالي، فمن المرجح جداً أن المفاجأة الاقتصاد الكلي شملت الجانب الأيمن من دراسة حالة ليست سوى مقياس تقريبي جداً من الأخبار الواردة الصحيحة. ويركز هذا الفصل على قياس رد فعل من أسعار الأصول وتوقعات السياسة النقدية للأنباء الاقتصادية "الحقيقية" جزءاً لا يتجزأ من البيانات الاقتصادية الأمريكية الكبرى. بدلاً من محاولة لقياس البيانات أو التوقعات الأفضل، ونحن نركز على تطوير أساليب الاقتصاد القياسي من شأنها أن تعامل بشكل ملائم مع مشكلات القياس المرتبطة مفاجآت البيانات المستخدمة في الأدب دراسة الأحداث الموجودة. جهودنا تأخذنا في اتجاهين. أولاً، نحن نعمل تعديل الإطار المعياري ودراسة حالة الانحدار لحساب احتمال أن قياس المفاجآت تحتوي على خطأ. قضايا القياس هنا تؤدي إلى مشكلة خطأ في المتغيرات الكلاسيكية و الانحدارات القياسية، أن التحيز في تقدير أسعار الأصول إلى بيانات واردة. ونحن في وضع القياس الجديد الذي يسمح لقياس الخطأ، وبالتالي، ويزيل هذا التحيز الهبوطي. يمكن استخدام الإجراء في تطبيقات أخرى لتصحيح مشكلة الخطأ في المتغيرات. ثانياً، نحن نوظف نهج المكونات الرئيسية التي تزيل الحاجة لمحاولة حتى لقياس مفاجآت البيانات. في الواقع، يستخدم نهج ردود فعل السوق المرصودة لاستنتاج ما هي المفاجآت البيانات الحقيقية. قد يكون هذا النهج الاستئناف إذا واحد فيما يتعلق البيانات الواردة كما يوجد تعقيداً أو جود العديد من الأبعاد التي يمكن أن تؤثر على الأصول خلال الظروف الأخيرة ارتفعت الأسعار التي تجعل من الصعب قياس مفاجأة البيانات في طريقة ممارسة دراسة حالة القياسية. توفر نتائج لنا مع تقديرات غير متحيزة للاستجابة لتوقعات السياسة النقدية وأسعار الأصول إلى المفاجأة "الحقيقية" الواردة في كل من بيانات اقتصادية هامة. كما أنها تسمح لنا لاسترداد أهمية هذه المفاجآت الحقيقية. اكتشاف مهم من الفصل هو أن مسألة إصدار بيانات الاقتصاد الكلي إلى حد أكبر بكثير مما وجد في الدراسات السابقة، إلا أنهم يمثلون نسبة أكبر من التقلبات في أسعار الفائدة في السوق. وعلاوة على ذلك، وذلك باستخدام هذه المقدرات، ونحن قادرون على صقل مجموعة من أنماط الردود التي يجب أن تفسر أي نموذج لمعالجة التفاعلات بين المتغيرات الاقتصادية، السياسة النقدية، وأسعار الأصول.

الميزانيات العمومية للبنوك: Bank balance sheets

Box 2.2 shows the stylised balance sheets of commercial banks and a central bank.

Box 2.2: Commercial and central bank balance sheets			
Commercial bank			
Assets		Liabilities	
<i>Cb</i>	banks' holdings of notes and coin	<i>Fs</i>	capital and shareholders' funds
<i>Db</i>	banks' deposits with the central bank	<i>Dp</i>	customer deposits
<i>MLb</i>	banks' holdings of loans to the money market		
<i>Gb</i>	banks' holdings of securities		
<i>Lp</i>	loans (advances) to the general public		
<i>Lg</i>	loans to the government or public sector		
Central bank			
Assets		Liabilities	
<i>BLcb</i>	central bank loans to the banking system	<i>Db</i>	commercial banks' deposits with central bank
<i>GLcb</i>	central bank loans to government	<i>Cb</i>	notes and coin with commercial banks
<i>Gcb</i>	central bank holdings of government debt	<i>Cp</i>	notes and coin with the non-bank public
		<i>Dg</i>	government deposits

مع ملاحظة أن يتم ترتيب موجودات المصارف التجارية في ترتيب تنازلي : السيولة *cb* و *dp*، وكذلك "الاحتياطي" (*R*)، عموماً نسبة منخفضة أو حتى بدون فائدة لكنها ضرورية مع ذلك لأن الثقة فيه تعتمد على الودائع المصرفية وعلى تحويل الودائع الى عملة واحدة، ولأن المدفوعات بين العملاء من الشركات المصرفية المختلفة تتطلب النقل المقابل بين ودائع البنوك التجارية في البنك المركزي. فإن المحددات الفورية لحجم هذه الاحتياطيات تكون 'حجم وتكوين ودائع العملاء والودائع لأجل تتطلب أصغر نسبة الاحتياطي من الودائع تحت الطلب. بسبب انخفاض معدل الفائدة (في المملكة المتحدة إذ هي تدفع أي مبلغ حتى نيسان 2006) يمكننا أن نكون متأكدين من ان المعقول أن البنوك تستخدم كميات الحد الأدنى، إما كما هو محدد من قبل السلطات النقدية (نسبة الاحتياطي القانوني) أو وفقاً لما تمليه تجربتهم الخاصة من مستوى آمن من السيولة ('النسبة الإلزامية' أو نسبة الاحتياطي القانوني). هذه نسبة الاحتياطي يمكن ان تكون دلالة كما R/Dp . وسوف يتم استكمال هذه الاحتياطيات 'القروض في سوق النقد"، وهذا يعني الإقراض في سوق ما بين البنوك والموجودات من أدوات سوق النقد، والكثير منها يمكن تسهيلها عند الطلب و في وقت قصير جداً. وهناك أيضاً سوقاً جاهزة للأوراق المالية (السندات الحكومية أساساً قصيرة الأجل). أكثر الأصول سيولة هي القروض والسلف وبالطبع (القطاعين العام والخاص). هذه عادة ما تكون غير قابلة للتسويق، وفي هذه الحالة الأخيرة، يمكن أن توجد فقط لسداد خطر إفلاس المقترضين. لاحظ أن عنصر "الاحتياطي" من أصول البنوك تظهر ضمن المطلوبات من البنك المركزي. وهذا له تأثير المتشابك في مجموعتين من

الميزانيات العمومية. باستخدام الرموز في مربع 2.2 وفي الجداول 2.1 و 2.2 تظهر كيف أن اثنين من اضطرابات مختلفة في الميزانيات العمومية للبنوك التجارية (i) التأثيرات على البنك المركزي و (ii) تؤثر على المعروض من النقود و (iii) من السيولة في النظام المصرفي . في الحالة الأولى، ونحن نفترض بيع السندات الحكومية غير المصرفية للجمهور (مثل على ما تسمى "عمليات السوق المفتوحة").

Table 2.1: An open market sale of government bonds

Commercial bank		Central bank	
Assets	Liabilities	Assets	Liabilities
Cb	Fs	BLcb	Cb
Db (-)	Dp (-)	GLcb	Cp
MLb		Fx	Db (-)
Gb		Gcb	Dg (+)
Lp			
Lg			

يدفع الجمهور الودائع غير المصرفية لبيع السندات الحكومية من خلال الاعتماد على ودائعها لدى البنوك التجارية (كما هو موضح من قبل C)). في البنك المركزي، يتم تحويل ودائع البنوك التجارية (كما هو موضح (-) لحساب الحكومة (كما هو موضح (+)). لاحظ أن الميزانيات يجب ان تكون متوازنة دائما. بالنسبة للبنوك التجارية هناك تغيير في المطابقة (-) على طرفي نقيض من الميزانية العمومية للبنك المركزي هناك تغييرات تعويض (-، +) على نفس الجانب. من المعروض النقدي والسيولة في البنوك؟ منذ ان نحدد المخزون من النقود لتشمل الودائع المصرفية وغير المصرفية للقطاع الخاص ، يتم تقليل المخزون من النقود (من قبل dp -). التأثير على السيولة ربما ذلك واضحا حتى أن نتذكر أن "احتياطي" (CB + dp) هي جزء صغير من الأصول في حين تهيمن الودائع. (نسبة الاحتياطي، ، هي صغيرة جدا وبعبارة أخرى). منذ الحدود على جانبي الميزانية العمومية متساوون في الحجم المطلق، وأثر على البحث هو أكثر وضوحا من التأثير على نسبة الاحتياطي القانوني . على العكس يمكن البرهنة بسهولة لحالة شراء السوق المفتوحة من السندات الحكومية.

المثال الثاني، فهو يساعد إذا كان لنا أن نتذكر أن النظام النقدي وعادة ما يكون نظام مصرفي متعدد وأن ما هو جذابة تجاريا لأحد البنوك ومن المرجح أن تكون جذابة للكثيرين. في هذه الحالة يجب علينا أن نفترض أن البنوك ترغب في زيادة الإقراض وجعل التوضيح أكثر واقعية يجب علينا إدخال البنك التجاري الثاني لمحاكاة نظام مصرفي متعدد " .

Table 2.2: Commercial banks increase their lending

Commercial bank A		Central bank		Commercial bank B	
Assets	Liabilities	Assets	Liabilities	Assets	Liabilities
Cb	Fs	BLcb	Cb	Cb	Fs
Db (-) [+]	Dp [+]	GLcb	Cp	Db (+) [-]	Dp (+)
MLb		Gcb	Db	MLb	
Gb			Dg	Gb	
Lp (+)				Lp [+]	
Lg				Lg	

نبدأ مع البنك التجاري والتي تقرر أنه سيزيد قروضه للعملاء. ويظهر هذا الأمر في الميزانية (+). بالمعنى الدقيق للكلمة، وقروض إضافية تأتي إلى حيز الوجود إلا عندما يسدد عملاء مدفعاتهم. دعونا نفترض أنها تجعل المدفوعات المخصصة للعملاء ودائع العملاء با البنك في بنك B الزيادة بنفس القدر (كما هو موضح Dp (+)) حيث أن الزيادة في الإقراض في البنك A. تتم مطابقة هذه المبالغ عن طريق التحويل بين حسابات البنوك A و B في البنك المركزي. وهكذا ولدنا dp (-) و B لدينا dp (+).

هذه الودائع تعتبر جذابة للبنك A، ومع ذلك، هو أيضا جذابة للبنوك الأخرى في النظام، بما في ذلك بنك B وهكذا، البنك B قروضا إضافية لعملائها

الذين (افتراضنا) جعل المدفوعات حصرا لألف بنك في عملية معينة، في الاتجاه المعاكس. نقدم لك مجموعة من التغييرات هذه المرة بين قوسين معكوسين. القروض للعملاء في البنك زيادة B، اي زيادة بالعملة [+]. عملاء البنك يحصلون على مدفوعات من الودائع الإضافية، DP [*]. في البنك المركزي، يتم تحويل الودائع من البنك (B، dp) والى إلى البنك، DP [*]. لاحظ أنه في نهاية التغييرات في تسلسل الودائع للبنكين في البنك المركزي (أي أنها لا تزال دون تغيير) في حين زادت كل القروض المصرفية والتي تقابلها زيادة مماثلة في الودائع.

ماذا يمكن أن نقول عن المعروض النقدي والسيولة المصرفية في الحالة الثانية؟ تذكر أن نحدد النقود كما يلاحظ وعملة (cp) بالإضافة إلى الودائع المصرفية (dp). في كلا البنكين، A و B، dp قد زادت، وهناك بالتالي زيادة مقابلة في المخزون من النقود. أما بالنسبة للسيولة البنك، وتقاس نسبة الاحتياطي R/dp ، فمن الواضح أنه مع dp زيادة و $R = dp + cp$ دون تغيير، هو ما يعني انخفاض في السيولة.

هذه المعرفة الأساسية لميزانيات البنوك وكيف ان تدفقات القروض والودائع تؤثر على المعروض من النقود، ونحن يمكن أن نتحول الآن إلى نهج الكلي العرض النقدي.

The base-multiplier : نهج قاعدة المضاعف في تقرير العرض النقدي approach to money supply determination

السمة الأولى للنهج قاعدة المضاعف (B-M) هي أنها تركز على الأسهم. الأسهم في الفصل هي الأسهم من القاعدة النقدية (التي سوف نطلق عليها M0) والمخزون من النقود ويشير إلى أن هذا الأخير هو من مضاعفات الرقم السابق وأن هذا مضاعف متعدد من المرجح أن يكون غير مستقر بسبب علاقات البلدين السلوكية الأساسية. منذ مكونات القاعدة النقدية هي مطلوبات البنك المركزي، يمكن أن تختلف الكمية وفقا لتقدير البنك، ونظرا للعلاقة المستقرة بين M0 و M4، عمل البنك المركزي على M0 سوف تنتج المقابلة (متعددة) رد فعل في M4.

وهذا الأخير هو بالتأكيد نظرة قوية. بعد كل شيء، وتقول أن يتم إعطاء المخزون من النقود حسب حجم القاعدة النقدية وفي غياب أي قرار المتعمد من جانب البنك المركزي، يبقى المخزون من النقود مستمر. وتشجع الانطباع بأن السلطات النقدية هي المركزية وجميع القوى في تقرير المخزون من النقود بسبب قدرة البنوك على اكتساب الأصول غير الاحتياطية (مثل القروض والسلف) مقيدة بالاحتياطي.

ولكن يمكننا أيضا أن نرى من هذا ملخص بسيط هو أن تعتمد هذه الرؤية على بعض الافتراضات الحاسمة حول النظام الأساسي. أولا أنه يفترض ثبات اثنين من العلاقات السلوكية: في الواقع، هذه النسخة أبسط لها وتقدم في بعض الأحيان نهج B-M كما لو يتم إصلاح هذه العلاقات. ولكن هذه هي مسألة تجريبية والتي تحتاج إلى دراسة. (تذكر ما قلناه في 2.2 وجود تفصيلاتهم الخاصة). ثانيا، في حين أنه صحيح أن القاعدة النقدية تتكون من ديون البنوك المركزية، فإن ذلك لا يعني تلقائيا أن البنك المركزي إما يمكن أو حتى يرغب في السيطرة على هذه الالتزامات. وأخيرا، هناك سؤال حول ما إذا كان التركيز على التوازن الأسهم مفيد جدا عند المتغيرات الأساسية هي عرضة للتغيير المستمر.

الوضع لفترة وجيزة، وهو النظام النقدي الذي التغييرات المعروض النقدي فقط نتيجة للتكيف البنك المركزي المتعمد من القاعدة النقدية، نظام عرض النقود هو - يعتمد على الأقل فيما يتعلق تفصيلات وكلاء آخرين في النظام الاقتصادي. ننتقل الآن إلى دراسة تفصيلية أكثر من نهج قاعدة المضاعف.

نبدأ من خلال تحديد سهمين:

and	$M \equiv Cp + Dp$	(2.1)
	$B \equiv Cp + Cb + Db$	(2.2)

M هو (عرض النقد الواسع) ويتكون من العملة في التداول والودائع غير المصرفية العام (cp)، بالإضافة إلى مقتنياتها من الودائع المصرفية (dp). ممارسة RN، M :

Box 2.3: Bank loans, deposits and money

Imagine a monetary system with just two commercial banks. Their simplified balance sheets are shown below.

Bank A		Bank B	
Assets	Liabilities	Assets	Liabilities
$Cb = 50$	$Dp = 2000$	$Cb = 150$	$Dp = 5000$
$Db = 30$		$Db = 50$	
$Lp = 1920$		$Lp = 4800$	

In addition, the non-bank public holds notes and coin (Cp) of 400.

1. What is the current stock of **broad** money?
2. What is the reserve ratio for each individual bank and for the system as a whole?

Suppose now that bank A makes additional loans of 50 to a subset of its customers and that some of these customers use 20 to make payments to other depositors of the same bank and 30 to make payments to clients of bank B.

3. Draw up new balance sheets for each bank.
4. What is the total money stock now?
5. What is the reserve ratio for each individual bank and for the system as a whole?

Suppose now that bank B makes additional loans of 100 to a subset of its customers and that some of these customers use 50 to make payments to other depositors of the same bank and 50

6. Draw up new balance sheets for each bank.
7. What is the total money stock now?
8. What is the reserve ratio for each individual bank and for the system as a whole?

Suppose that the non-bank public now decides to hold 50 of additional notes and coin.

9. What effect does this have upon the total money stock?
10. What effect has it had upon the aggregate reserve ratio?

واحدة من الإجراءات عرض النقد الواسع في صندوق 1'2 'ب، القاعدة النقدية "تتكون من هذه الإجراءات نفسها، والعملية بالإضافة إلى الآن أيضا تلاحظ العملة التي تحتفظ بها البنوك (البنك التجاري) ودائع البنوك الخاصة في البنك المركزي (cp). في الممارسة العملية، B يتوافق مع $M0$ في Box2.L.If تشير الآن إلى البنك التجاري $dp+$ كما احتياطات البنوك والذي يعتبر كدلالة لهم R يمكن إعادة كتابة على النحو التالي:

$$B \equiv Cp + R \quad (2.3)$$

$$\frac{M}{B} \equiv \frac{Cp + Dp}{Cp + R} \quad (2.4)$$

The first insight comes when we divide through by the non-bank public's holdings of deposits.

$$\frac{M}{B} \equiv \frac{Cp/Dp + Dp/Dp}{Cp/Dp + R/Dp} \quad (2.5)$$

For convenience, let $Cp/Dp = \chi$, and let $R/Dp = \rho$, then we can rewrite 2.5 as:

$$\frac{M}{B} \equiv \frac{\chi + 1}{\chi + \rho} \quad (2.6)$$

The insight is that the volume of broad money, in relation to the base, depends upon the two ratios χ , which is the public's cash ratio, and ρ which is the banks' reserve ratio. Let us suppose for a moment that these ratios are stable (not necessarily fixed) then we can *predict* that:

$$M = B \cdot \frac{\chi + 1}{\chi + \rho} \quad (2.7)$$

and

$$\Delta M = \Delta B \cdot \frac{\chi + 1}{\chi + \rho} \quad (2.8)$$

لاحظ أن في نظام الاحتياطي ، سيكون له قيمة أقل من واحد ($X + 1$) و ($P + X$)، دعونا نسميها م، سيكون مضاعف. يذكر أن قاعدة تتكون من مطلوبات البنك المركزي ثم، إذا افترضنا أن البنك المركزي على حد سواء مستعد وقادر على التعامل مع هذه الالتزامات وفقا لتقديرها ثم نحصل على المركز الثاني، وأكثر دراماتيكية، أي أن حجم الأموال يتم تحديد الأوراق المالية من قبل البنك المركزي لتوفير أصوله والذي تتكون منها القاعدة النقدية. هذه الافتراضات تصل إلى وصف نظام نقدي حيث يتم تحديد عرض النقود خارجيا ويمكننا أن نرى على الفور سبب طراز BM يميل إلى أن يكون يفضل وسيلة لوصف وتحليل التغيرات في مخزون من النقود في نظام خارجي: من خلال إعادة ترتيب اثنين من التعريفات البسيطة سرعان ما أدى إلى هذه النتيجة.

في عالم بسيط غير واقعي x ، و p يمكن التعامل معها على أنها ثابتة. لكن قرارات المحفظة حول أي الجمهور والبنوك من المحتمل أن يكون تفضيلات اعتمادا على الأسعار النسبية وغيرها من القيود على التوالي.

ونحن لا يمكن أن نتخلص من البديهيات الاقتصادية القياسية لتعظيم السلوك فقط لأننا نتعامل مع النقود . ونحن لا نعد سردا وافيا لكيفية تحقيق أقصى قدر، ولكن يمكننا أن نقدم بعض التوضيح من العوامل ذات الصلة والتي سوف تحمل على التفضيلات. وإذا أخذنا ص نسبة النقدية الجمهور، يمكننا أن نقول أولا أن قرار تقسيم الحيازات النقود بين الملاحظات وعملة ("النقدية")، ويجب أن الودائع المصرفية تحتم على أي سعر الفائدة المدفوعة على الودائع، "سعر خاص" النقود، وارتفاع معدل الودائع المدفوعة (ومجموعة أوسع من الودائع التي تم دفعها)، وأقل استعدادا، مع ثبات العوامل الأخرى، سيكون الناس في على استعداد للاحتفاظ بالنقود.

وعلاوة على ذلك، واحدة من الأسباب لعقد الودائع هو أن يمكن من خلالها الوصول إلى آلية من المدفوعات. كيف الودائع هي جاذبة وهي وسيلة للدفع تعتمد على الاستخدام الحالي - أقل من كثير من المعاملات المعنية الودائع المصرفية قبل مائة عام تختلف مما هي عليه الآن - وهذا يعتمد إلى حد ما على الاعتبارات التكنولوجية. والتي تستخدم على نطاق واسع من الودائع كوسيلة للدفع يتطلب تطوير نظام فعال لمقاصة الشيكات. منذ منتصف 1960s وقد شملت التطورات الكبيرة في نظام المدفوعات الإلكترونية - والأتمتة لهم في المقام الأول بحيث يمكن للعملاء انشاء أمر أو تعليمات الخصم المباشر وسريع ثم جعل التحويلات الإلكترونية ممكنة، وكان آخرها في شكل بطاقات السحب الآلي. كما أن الخدمات التي تقدمها تؤدي الى زيادة وتحسين الودائع ، بحيث تصبح أكثر جاذبية بالنسبة إلى النقد. التكنولوجيا قد أثرت بشكل شبه مؤكد الانقسام النقد / الودائع من خلال طرق أخرى. ولمستوى معين من معدل الأموال الخاصة ومستوى معين من "الخدمات" من الودائع، والقرار حول مقدار النقود التي يجب أن تعتمد إلى حد ما على الصعوبات من التبديل بين النقد والودائع، واستنادا إلى فكرة أن تجديد الأرصدة النقدية شملت المشي إلى البنك واقفا في طابور. ولكن واحدة من العديد من الإنجازات التقنية المصرفية التي تم تطويرها هي الصراف الآلي أو آلة الصراف الآلي (، أو أجهزة الصراف الآلي)، لإعطائها اسمها الصحيح. تسمح هذه الأجهزة الآن للقيام بمجموعة واسعة من المعاملات المصرفية الروتينية التي يتعين الاضطلاع بها في مواقع نائية مثل محلات السوبر ماركت، ومحطة وقود ومراكز التسوق وحتى المؤسسات التعليمية. وبالنظر إلى أن هذه التسهيلات تجعل تجديد مواردها النقدية أسهل، وتشجيع الناس على الاحتفاظ بأرصدة نقدية أصغر. ومن المرجح أن يكون أكثر وضوحا في فترات التضخم السريع وارتفاع معدلات الفائدة الاسمية عند حماية القوة الشرائية التي تقدمها الودائع بفائدة سيكون لها الأثر الاعظم . التغيير التكنولوجي ، على حد سواء يميل إلى تقليل نسبة النقدية التي لدى الجمهور. هذا ليس من الضروري أن يكون هذا هو الحال يمكن ان يكون بشكل دائم . فمن المتصور أن التغييرات التكنولوجية في المستقبل سوف تدفع في الاتجاه المعاكس " وهذا يعني أننا لا يمكن أن تعطي مؤشرا واضحا إلى اشتقاق جزئي للتكنولوجيا (ما نستطيع مع معدل الأموال الخاصة، على سبيل المثال). في الممارسة العملية، ومع ذلك، فمن المحتمل جدا أن التغييرات التكنولوجية قد تصرف على مدى السنوات نحو تخفيض في حاجة الجمهور إلى ان يكونوا النقود. وأظهرت

أحدث التغييرات في التفضيلات دفع في الجدول 2.3. الأرقام تتفق مع ملاحظتنا حول التكنولوجيا بقدر ما أنها تظهر زيادة كبيرة في السداد الآلي (45 في المائة في غضون خمس سنوات)، والنمو السريع في استخدام البطاقات البلاستيكية (بنسبة 39 في المائة في نفس الفترة). على الجانب الآخر من الصورة، في حين احتل المقاصة المدفوعات الورقية بنسبة 25 في المائة، واستخدام النقد بنحو 14 في المائة. وفيما يتعلق بالتأثيرات على نسبة النقدية لدى الجمهور، وبالتالي فإننا نخلص إلى أنها سوف تعتمد إلى حد ما على عوامل اثنين على الأقل، ومعدل الأموال الخاصة والظروف التكنولوجية.

The General Theory and the النظرية العامة والطلب على النقود: demand for money

كينز (1936) في نظرية الطلب على النقود كما يعامل في الكتب المدرسية للاقتصاد الكلي ومن المعروف على نطاق واسع. وهي جزء من نموذج العام، الذي يتعامل مع تحديد المدى القصير للدخل، والتوظيف. من حيث معادلة فيشر 7 يتم استبداله t (الدخل)، ولكن y غير قابل للتغيير لأنها الذاتية - القطاعات الحقيقية والنقدية للاقتصاد مترابطة. على افتراض أن النقود هو غير محايد. تحليل القطاع النقدي الذي يتعامل فقط مع الأصول المالية واقتصر على اثنين من هذه الأصول: النقود والاستحقاق والسندات بسعر فائدة ثابت والفائدة وينشأ هذا خيار محدود من الأصول، لأنه في نموذج الكنزية البسيط، المدخرين (الأفراد) والمستثمرين (الشركات) بشكل منفصل: الأسر لا تملك الشركات ولا تستثمر. ويعرف حفظ الفرق بين الدخل المتاح الحالي والإنفاق الاستهلاكي. شراء الأصول الحقيقية من قبل الأسر هو جزء من نفقات الاستهلاك بدلا من شكل من أشكال الادخار. تقام المدخرات في صورة أموال أو أصول مالية أخرى. خطط المستثمرين، من ناحية أخرى، وعادة ما تكون طويلة الأجل. وهي تسعى لجمع الأموال للاستثمار عن طريق بيع السندات طويلة الأجل ذات الفائدة الثابتة للأسر. يعمل سوق السندات كحلقة وصل حيوية بين سوق النقود وسوق السلع.

قنوات انتقال السياسة النقدية Monetary Policy Transmission

تغييرات سعر الفائدة Interest Rate Changes

أول أثر قرار السياسة النقدية من قبل مجلس الاحتياطي الفدرالي هو تغيير في سعر الفائدة على الأموال الاتحادية هذه الآثار في سعر الفائدة تحدث بسرعة وبشكل متوقع نسبيا.

ويبين الشكل 14.5 التقلبات في سعر الفائدة: سعر الفائدة على الأموال الاتحادية، ومعدل الفائدة على المدى القصير، ومعدل السندات طويلة الأجل. سعر الفائدة الفيدرالية بمجرد مجلس

الاحتياطي الفيدرالي تعلن إعداد جديد لسعر الفائدة على الأموال الاتحادية، تتعهد الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك ضرورة إجراء عمليات السوق المفتوحة لتصل إلى الهدف..

عندما يكون معدل الفائدة على أذون الخزانة قريب من سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية، ليس هناك حافز للبنك للتبديل بين لعقد اتفاقية الشراء لليلة الواحدة في شراء أذون الخزانة.

هو سعر الفائدة المدفوعة على السندات التي تصدرها الشركات الكبيرة. هذا هو سعر الفائدة التي تدفعها الشركات على القروض التي تمول شرائها من رأس المال الجديد والتي تؤثر في قراراتهم الاستثمارية.

اثنين من الميزات لسعر السندات طويلة الأجل تبرز: انه أعلى من أسعار الفائدة قصيرة الأجل، وأنه يتقلب أقل من أسعار الفائدة قصيرة الأجل. سعر الفائدة على المدى الطويل هو أعلى من اثنين أسعار الفائدة قصيرة الأجل لقروض طويلة الأجل هي أخطر من قروض قصيرة الأجل. لتوفير الحوافز التي يجلب اليها المعروض من القروض طويلة الأجل، والمقرضين يجب أن يتم تعويضهم عن مخاطر إضافية. دون التعويض عن مخاطر إضافية، فقط سيتم توفيره قروض قصيرة الأجل.

سعر الفائدة على المدى الطويل يتقلب أقل من أسعار الفائدة قصيرة الأجل لأنه يتأثر بالتوقعات حول أسعار الفائدة على المدى القصير في المستقبل وكذلك أسعار الفائدة على المدى القصير الحالية. وبدل الاقتراض أو الإقراض على المدى الطويل هو أن تقترض أو تقرض باستخدام سلسلة من الأوراق المالية قصيرة الأجل. إذا كان على المدى البعيد تجاوز سعر الفائدة المعدل المتوقع أسعار الفائدة في المستقبل على المدى القصير. وإذا كان سعر الفائدة على المدى الطويل هو أقل من المتوسط المتوقع في المستقبل على المدى القصير، والناس سوف تفضل الاقتراض طويل الأجل وتقرض على المدى القصير. سيرتفع سعر الفائدة على المدى الطويل.

هذه القوى للسوق على إبقاء الفائدة طويلة الأجل معدل قريب من المتوسط المتوقع في المستقبل على المدى القصير أسعار الفائدة (بالإضافة إلى قسط من المخاطر الإضافية المرتبطة مع القروض طويلة الأجل). المعدل المتوقع معدل الفائدة على المدى القصير في المستقبل يتقلب أقل من معدل الفائدة الحالي على المدى القصير. سوق الأموال الاتحادية هم في حالة توازن.

تقلبات سعر الصرف Exchange Rate Fluctuations

سعر صرف يستجيب للتغيرات في سعر الفائدة في الولايات المتحدة بالنسبة لأسعار الفائدة في البلدان الأخرى فارق سعر الفائدة في الولايات المتحدة. نحن نشرح هذا التأثير في الفصل 9 (انظر ص 217). عندما يرفع مجلس الاحتياطي الاتحادي سعر الفائدة على الأموال الاتحادية.

ويقدر الدولار الأمريكي، وعندما مجلس الاحتياطي الاتحادي يخفض سعر الفائدة على الأموال الاتحادية، وسعر الفائدة الأمريكية التفاضلية السقوط، وأشياء أخرى المتبقية نفسها، تنخفض قيمة الدولار الأمريكي. العديد من العوامل الأخرى من فارق سعر الفائدة الأمريكية التأثير على سعر الصرف، وذلك عندما الاحتياطي الفيدرالي يغير سعر الفائدة على الأموال الاتحادية، فإن سعر الصرف لا تغيير عادة في بالضبط بنفس الطريقة التي تتبعها مع أشياء أخرى المتبقية

نفسها. وذلك في حين النقدية تؤثر على سياسة سعر الصرف، والعديد من العوامل الأخرى أيضا إجراء التغيير في سعر الصرف.

النقود والقروض المصرفية Money and Bank Loans

كمية القروض المصرفية والنقود تتغير عندما يغير الاحتياطي الفيدرالي المعدل المستهدف على الأموال الفيدرالية. تنشأ في سعر الفائدة على الأموال الاتحادية عندما يقلل من كمية النقود والقروض المصرفية، وانخفاض سعر الفائدة على الأموال الاتحادية يزيد من كمية النقود والقروض المصرفية. تحدث هذه التغييرات لسببين: كمية من الودائع والقروض التي أوجدتها تغييرات في النظام المصرفي و كمية من المال طالبت التغييرات. كنت قد رأيت أن تغيير سعر الفائدة على الأموال الاتحادية، بنك الاحتياطي الفيدرالي يجب ان يغير من كمية احتياطات البنك. تغيير في كمية من احتياطات البنك تتغير القاعدة النقدية، وهذا بدوره يغير كمية الودائع والقروض التي يمكن أن تخلق في النظام المصرفي .

ارتفاع في سعر الفائدة على الأموال الاتحادية انخفاض الاحتياطات ويقلل من كمية الودائع والقروض المصرفية التي خلقت؛ وتراجع في زيادة سعر الفائدة على الأموال الاتحادية الاحتياطات ويزيد من كمية الودائع و القروض المصرفية التي خلقت.

كمية النقود التي تم إنشاؤها من قبل النظام المصرفي يجب أن تحتفظ به الأسر والشركات. التغيير في سعر الفائدة يغير كمية الطلب على النقود. انخفاض في سعر الفائدة يزيد من كمية الطلب على النقود، وارتفاع في سعر الفائدة يقلل من كمية من المال طالبت. تغيير في كمية من المال والعرض القروض المصرفية يؤثر تأثيرا مباشرا على الاستهلاك و خطط الاستثمار. مع المزيد من المال وسهولة الوصول الحصول على القروض والمستهلكين والشركات تنفق أكثر. مع أقل المال والقروض صعوبة في الحصول على والمستهلكين والشركات تنفق أقل.

سعر الفائدة الحقيقي طويل الاجل The Long-Term Real Interest Rate

العرض والطلب في السوق للحصول على الاموال المتاحة للإقراض من خلال تحديد سعر الفائدة الحقيقي على المدى الطويل، والتي يساوي معدل الفائدة الاسمي على المدى الطويل ناقص معدل التضخم المتوقع. والفائدة الحقيقية على المدى الطويل معدل التأثير قرارات الإنفاق.

وعلى المدى الطويل، العرض والطلب في الاقتراض متاح في سوق النقد تعتمد فقط على القنوات الحقيقية وعلى الادخار وقرارات الاستثمار. ولكن على المدى القصير ، عند مستوى الأسعار ليست مرنة تماما، والعرض يتأثر من الأموال المتاحة للإقراض عن المعروض من القروض المصرفية. التغييرات في تغيير سعر الفائدة على الأموال الاتحادية توريد القروض المصرفية، والذي يغير العرض من الأموال المتاحة للإقراض وتغيير في سعر الفائدة في سوق الأموال المتاحة للإقراض.

انخفاض في سعر الفائدة على الأموال الاتحادية الذي يزيد من توريد قروض البنك بزيادة المعروض من الاموال المتاحة للاقتراض ويخفض معدل الفائدة الحقيقية. الارتفاع في سعر

الفائدة على الأموال الاتحادية التي تقلل من العرض القروض المصرفية يخفض إمدادات الأموال المتاحة للإقراض ويرفع سعر الفائدة الحقيقي. هذه التغيرات في سعر الفائدة الحقيقي، جنبا إلى جنب مع العوامل الأخرى التي قمنا وصفه للتو، والتغيير في خطط الإنفاق يمكن ان تسهم في تحقيق التوازن.

خطط الإنفاق Expenditure Plans

والتداعيات التي تتبع التغيير في صناديق الحكومة الاتحادية تتبع تغيير في معدل ثلاثة عناصر من المصروفات:

■ الإنفاق الاستهلاكي

■ الاستثمار

■ صافي الصادرات

استهلاك النفقات Consumption Expenditure

الأشياء الأخرى المتبقية نفسه، وانخفاض سعر الفائدة الحقيقي، بقدر ما يزداد مبلغ الإنفاق الاستهلاكي وصغر مقدار الادخار.

الاستثمار Investment

الأشياء الأخرى المتبقية نفسها، وخفض سعر الفائدة الحقيقي، كلما زادت كمية الاستثمار.

صافي الصادرات Net Exports

الأشياء الأخرى المتبقية نفسها، وخفض سعر الفائدة، وانخفاض في سعر الصرف وكلما حجم الصادرات صغر في حجم الواردات. حتى في نهاية المطاف، خفض سعر الفائدة على الأموال الاتحادية يزيد الإنفاق الكلي وارتفاع في سعر الفائدة على الحكومة الاتحادية على الأموال يحد الإنفاق الكلي. هذه تغييرات في خطط الإنفاق الكلي تتغير الكلي الطلب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومستوى الأسعار.

آليات السياسة النقدية: Mechanics of Monetary Policy

وتتركز أهداف السياسة النقدية من معظم البنوك المركزية على استقرار الاقتصاد. نذكر بأن أهداف بنك الاحتياطي الفيدرالي هي تحقيق مستوى منخفض من التضخم وانخفاض مستوى البطالة. في ضوء أهداف مجلس الاحتياطي الفيدرالي للسيطرة على النمو الاقتصادي والتضخم، تقوم بتقييم مؤشرات هذه المتغيرات الاقتصادية قبل أن يحدد سياسته النقدية.

مؤشرات النمو الاقتصادي: Indicators of Economic Growth

مجلس الاحتياطي الاتحادي يراقب مؤشرات النمو الاقتصادي بسبب ان ارتفاع النمو الاقتصادي يخلق اقتصاد أكثر ازدهارا ويمكن أن يؤدي إلى انخفاض البطالة. الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، والذي يقيس القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة خلال فترة محددة، يتم قياس كل شهر. وهي بمثابة المؤشرا المباشر على النمو لمعظم الاقتصادي في الولايات المتحدة. مستوى الإنتاج يعدل في استجابة للتغيرات في طلب المستهلكين على السلع والخدمات. مستوى الإنتاج المرتفع في النمو الاقتصادي القوي يمكن أن يؤدي إلى زيادة الطلب على اليد العاملة (نسبة البطالة).

كما يرصد مجلس الاحتياطي الاتحادي الدخل القومي، الذي هو مجموع الدخل المكتسب من قبل الشركات والمستخدمين الأفراد خلال فترة محددة. الطلب القوي على السلع الأمريكية ونتائج الخدمات فيها كمية كبيرة من الدخل للشركات والموظفين.

ويتم رصد معدل البطالة كذلك، لأن واحدا من الأهداف الرئيسية لمجلس الاحتياطي الفيدرالي هو الحفاظ على انخفاض معدل البطالة في الولايات المتحدة. معدل البطالة لا تشير بالضرورة درجة النمو الاقتصادي مع ذلك، لأنه يقيس فقط عدد وليس أنواع الوظائف التي يتم شغلها. فمن الممكن أن يكون هناك انخفاض كبير في معدل البطالة خلال الفترة من ضعف النمو الاقتصادي إذا ما تم توفير وظائف منخفضة الأجر جديدة خلال تلك الفترة.

العديد من الأرقام القياسية الأخرى بمثابة مؤشرات النمو في قطاعات محددة من الاقتصاد الأمريكي، بما في ذلك مؤشر الإنتاج الصناعي، وهو مؤشر مبيعات التجزئة، ومؤشر مبيعات المنازل. مؤشر مركب يجمع بين المؤشرات المختلفة تشير إلى النمو الاقتصادي في مختلف القطاعات. بالإضافة إلى العديد من المؤشرات التي تعكس الظروف الأخيرة، يجوز للبنك الاحتياطي الفيدرالي أيضا استخدام المؤشرات، مثل الدراسات الاستقصائية ثقة المستهلك، للتنبؤ النمو الاقتصادي في المستقبل.

مؤشر المؤشرات القيادية: Index of Leading Economic Indicators

ومن بين المؤشرات الاقتصادية اتباعها على نطاق واسع من قبل المشاركين في السوق هي مؤشرات الرائدة، تزامن، وتحفظ المؤشرات الاقتصادية، التي تنشر من قبل مجلس المؤتمر. وتستخدم المؤشرات الاقتصادية الرائدة للتنبؤ بالنشاط الاقتصادي في المستقبل. عادة ثلاثة تغييرات شهرية على التوالي في نفس الاتجاه في هذه المؤشرات تشير إلى نقطة تحول في الاقتصاد. المؤشرات الاقتصادية المتوافقة تميل لتصل إلى ذروتها وهبوطا في نفس الوقت

دورات الأعمال. المؤشرات الاقتصادية المنشورة تميل للارتفاع أو الانخفاض بعد أشهر قليلة من دورة التوسعات وتقلصات التجارية.

مجلس المؤتمر هي مجموعة اعضاء مستقلة غير هادفة للربح جاء بهدف خلق المعرفة حول الادارة والسوق ونشر لمساعدة الشركات على تعزيز أدائها وخدمة المجتمع بشكل أفضل. يجري مجلس المؤتمر الأبحاث ويعقد المؤتمرات، يجعل التوقعات، ويقوم الاتجاهات، وينشر المعلومات والتحليلات. ويرد موجز لأبرز، التزامن، والفهارس لمجلس المؤتمر الحافظة في معرض 5.1

معرض 5.1 مؤشر مجلس المؤتمر الرائدة، بالتطابق، والمؤشرات التي شهدت انخفاض مؤشر المؤشرات القيادية :

1. متوسط ساعات العمل الأسبوعية، والصناعة التحويلية
 2. متوسط المطالبات الأولية الأسبوعية للتأمين ضد البطالة
 3. الصناعيين والمواد أوامر جديدة، والسلع الاستهلاكية
 4. أداء البائعين، تسليم أبطأ مؤشر الانتشار
 5. الصناعيين والسلع الرأسمالية غير الدفاعية أوامر جديدة
 6. تصاريح البناء، وحدة سكنية جديدة في القطاع الخاص
 7. أسعار الأسهم، الأسهم العادية 500
 8. المعروض النقدي M2
 9. هامش سعر الفائدة، 10 عاما سندات الخزانة أقل أموال الاتحادية
 10. مؤشر توقعات المستهلك
- مؤشر التزامن

1. الموظفين في الوظائف غير الزراعية
 2. الدخل الشخصي أقل المدفوعات التحويلية
 3. الإنتاج الصناعي
 4. صناعة وتجارة المبيعات
- المؤشر (يغطي او يحفظ):-

1. متوسط مدة البطالة

2. المخزون إلى نسبة المبيعات والتصنيع والتجارة
3. تكلفة العمالة لكل وحدة من الناتج، والصناعة التحويلية
4. متوسط معدل رئيس
5. القروض التجارية والصناعية
6. المستهلك الدفعة الائتمان إلى نسبة الدخل الشخصي
7. الرقم القياسي لأسعار المستهلك للخدمة



USING THE WALL STREET JOURNAL

The Consumer Price Index

As shown here, *The Wall Street Journal* provides information on the consumer price index, which is used to measure inflation. The Fed attempts to monitor inflation because its monetary policy is influenced by the prevailing inflation. In general, the Fed uses a more restrictive monetary policy when it decides that inflation must be reduced.

Inflation			
	Nov. index level	CHG FROM (%)	
		Oct. '08	Nov. '07
U.S. consumer price index			
All items	212.425	-1.9	1.1
Core	216.690	-0.2	2.0

Source: Republished with permission of Dow Jones & Company, Inc., from *The Wall Street Journal*, January 7, 2009; p.C9; permission conveyed through the Copyright Clearance Center, Inc.

كما هو موضح هنا. يوفر وول ستريت جورنال معلومات عن مؤشر أسعار المستهلك، والذي يستخدم لقياس التضخم. محاولات بنك الاحتياطي الفيدرالي لمراقبة التضخم بسبب تأثير السياسة النقدية من قبل التضخم السائدة. بشكل عام، يستخدم الاحتياطي الفيدرالي سياسة نقدية أكثر تقييدا عندما تقرر أن التضخم يجب أن تنخفض.

مؤشرات التضخم Indicators of Inflation

بنك الاحتياطي الفيدرالي يراقب عن كثب مؤشرات الأسعار وغيرها من المؤشرات لتقييم معدل التضخم في الولايات المتحدة.

مؤشر منتج وسعر المستهلك Producer and Consumer Price Indexes

مؤشر أسعار المنتجين يمثل الأسعار على مستوى البيع بالجملة، والرقم القياسي لأسعار المستهلك يمثل الأسعار التي يدفعها المستهلكون (مستوى التجزئة). هناك فاصل زمني حوالي شهر واحد بعد فترة يتم قياسه بسبب الوقت اللازم لتجميع المعلومات ثم ادخالها المؤشر. ومع ذلك، الأسواق المالية ترصد عن كثب مؤشرات الأسعار لأنها يمكن أن تستخدم لتوقع التضخم

الذي يؤثر على معدلات الفائدة الاسمية وأسعار بعض الأوراق المالية. الأرقام القياسية لأسعار المنتجات الزراعية تعكس تحركات الأسعار في الآونة الأخيرة في الحبوب والفواكه والخضار. الأرقام القياسية لأسعار المساكن تعكس تحركات الأسعار في الآونة الأخيرة في المنازل واستئجار العقارات.

مؤشرات التضخم الأخرى : Other Inflation Indicators

بالإضافة إلى الأرقام القياسية للأسعار، وهناك العديد من المؤشرات الأخرى من التضخم. يتم الإبلاغ عن معدلات الأجور دوريا في مناطق مختلفة من الولايات المتحدة. لأن الأجور والأسعار ترتبط إلى حد كبير على المدى الطويل، يمكن أن الأجور تشير تحركات الأسعار. أسعار النفط يمكن أن يشير التضخم في المستقبل لأنها تؤثر على تكاليف بعض أشكال الإنتاج، فضلا عن تكاليف النقل وأسعار التي يدفعها المستهلكون على البنزين.

سعر الذهب مراقبة لأسعار الذهب تميل إلى التحرك جنبا إلى جنب مع التضخم. بعض المستثمرين يرغب شراء الذهب كوسيلة للتحوط ضد التضخم في المستقبل. ولذلك، فإن ارتفاع أسعار الذهب قد تشير توقعات السوق إلى أن التضخم سيرتفع.

في بعض الحالات، يتم استخدام مؤشرات النمو الاقتصادي أيضا للإشارة إلى التضخم على سبيل المثال. والافصح عن عدة تقارير العمل المواتية قد يثير القلق أن الاقتصاد سوف يحمى أكثر مما ينبغي، مما يؤدي إلى جذب الطلب للتضخم، والذي يحدث عندما الإنفاق المفرط تسحب الاسعار. على الرغم من أن هذه التقارير تقدم معلومات ايجابية عن النمو الاقتصادي، ومعلوماتهم عن التضخم غير المواتي. الأسواق المالية يمكن أن تتأثر سلبا من هذه التقارير، حيث يتوقع المستثمرون أن بنك الاحتياطي الفيدرالي سوف يضطر إلى رفع أسعار الفائدة للحد من الزخم التضخمي.

التغير في منحنى السياسة النقدية (العرض والطلب):

يجب ان ننظر في العوامل التي تتسبب التغير او التحول في منحنيات IS و LM. العوامل التي تتسبب في منحنى هو التحول قبل أن نواصل، ونحن ننظر في العوامل التي تتسبب في منحنيات IS و LM للتحول.

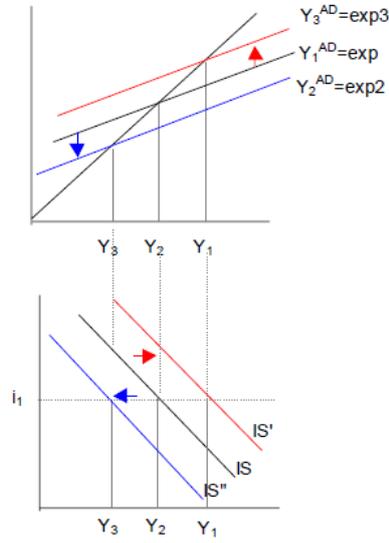
العوامل التي تسبب في تحول او انتقال المنحنى هي:

وهناك تغيير في سعر الفائدة أو الناتج الكلي يسبب حركة على طول منحنى IS. التغييرات التي تتسبب في وظيفة الإنفاق التحويل تسبب تحول المنحنى هي:

- التغيرات في الاستهلاك المستقلة على سبيل المثال زيادة في الثقة في الاقتصاد، والتغيرات في الثروة، الخ
- التغيرات في الإنفاق الاستثماري (لا علاقة لسعر الفائدة) على سبيل المثال زيادة في الثقة في قطاع الأعمال، والتغيرات في التكنولوجيا، الخ
- التغيرات في الإنفاق الحكومي
- التغيرات في الضرائب
- التغيرات في صافي الصادرات (لا علاقة لسعر الفائدة) على سبيل المثال تغييرات في الصادرات و سياسة التجارة ، الخ

An increase in $G, I, NX,$ and a shifts the expenditure Y_{AD} function up. For a given interest rate, i_1 , the IS curve shifts to the right \rightarrow increase in equilibrium income.

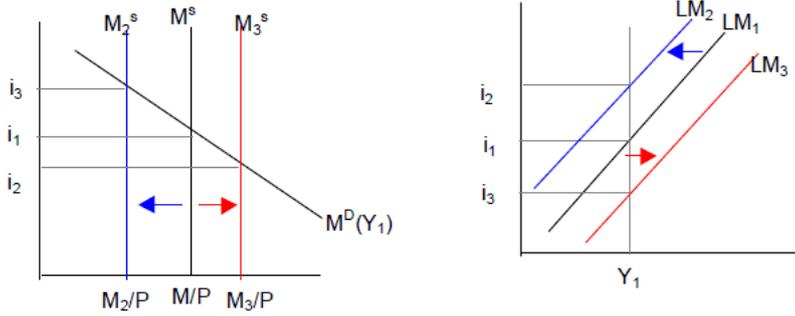
An increase in T shifts the expenditure Y_{AD} function down. For a given interest rate, i_1 , the IS curve shifts to the left \rightarrow decrease in equilibrium income.



- وهناك تغيير في سعر الفائدة أو الناتج الكلي يسبب حركة على طول LM
- التغييرات التي تسبب تحويل منحنى MD أو منحنيات الأخرى للتحويل في منحنى LM. اما التي تتسبب في منحنى M :

التغيرات في عرض النقود

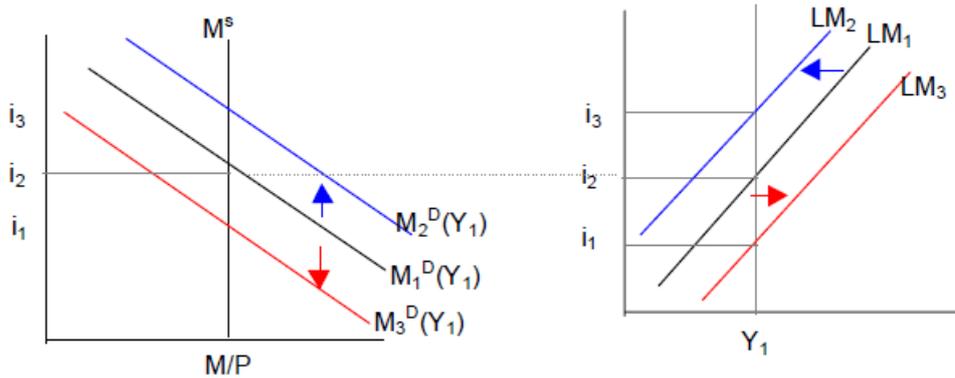
Changes in the money supply



عندما ينخفض المعروض من النقود، معن ذلك التحولات منحني LM لدخل معين، Y_1 . لماذا؟
 عندما ينخفض المعروض من النقود، MD . الناس تبيع السندات، سعر السندات ينخفض
 والزيادات في أسعار الفائدة. منذ لا يتغير الإخراج، يجب أن يتحول منحني LM إلى اليسار كما
 ترتفع أسعار الفائدة لتلبية التوازن في أسواق المال.

لتغيرات في الطلب على النقود (لا علاقة لسعر الفائدة أو الدخل)

Changes in money demand (not related to the interest rate or income)

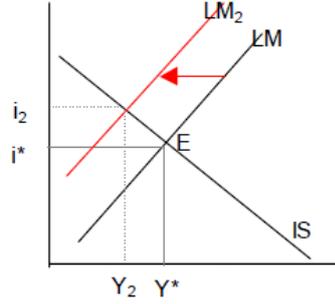


عندما ينخفض الطلب على النقود، ومنحني LM ينتقل للدخل معين، Y_1 .

لماذا؟ عندما ينخفض الطلب على النقود، MD . الناس يقدمون على شراء السندات مع النقود
 الزائدة والأرصدة الأخرى، سعر السندات الارتفاعات والانخفاضات في أسعار الفائدة. منذ
 الانتاج لا يتغير، وLM يجب أن يتحول منحني إلى اليمين كما انخفض سعر الفائدة لتلبية
 التوازن في سوق النقد.

Monetary Policy

Suppose, M^D increases or M^S decreases \rightarrow LM curve shifts left \rightarrow $XSD_{money} \rightarrow$ sell bonds \rightarrow interest rate increases.
As i increases \rightarrow I and NX falls \rightarrow move along IS \rightarrow fall in Y . Overall impact, interest rate rises and output falls.

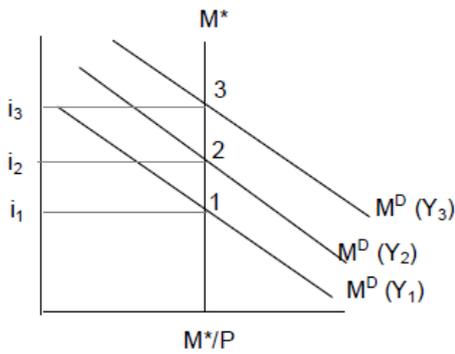


السياسة النقدية في الممارسة والنموذج ISLM

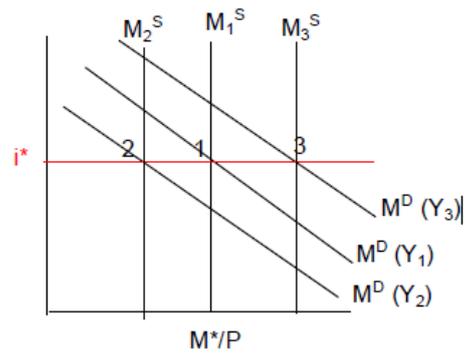
□ استهداف العرض من النقد مقابل استهداف أسعار الفائدة

⌚ **Monetary Policy in practice and the ISLM model**

⌚ **Targeting the Money Supply vs. Targeting Interest Rates**



When the Fed targets the money supply, interest rates fluctuate when money demand fluctuates.



When the Fed target interest rates, money supply shifts to accommodate fluctuations in money demand. The money supply fluctuates.

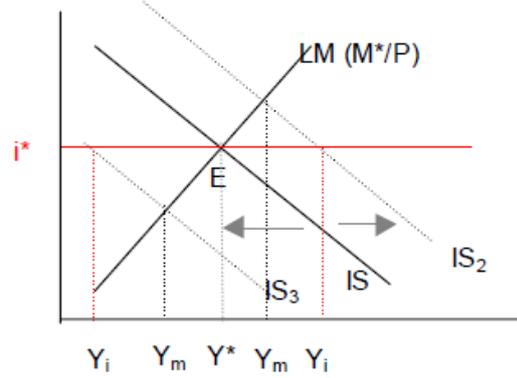
✓ عندما يستهدف بنك الاحتياطي الفيدرالي العرض من النقد ، تتقلب أسعار الفائدة

عندما يتقلب الطلب على النقود

✓ عندما يستهدف بنك الاحتياطي الفيدرالي معدلات الفائدة ، تحدث التحولات في المعروض النقدي لاستيعاب التقلبات في الطلب على النقود. ليتقلب المعروض النقدي.

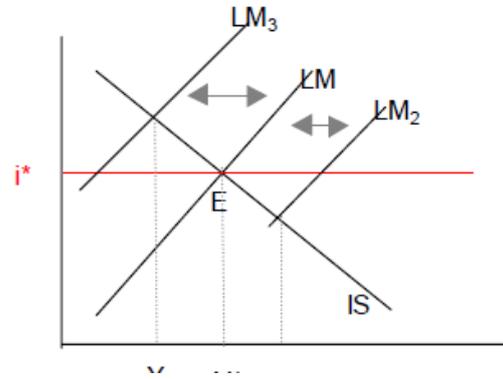
Interest rate targeting causes more dramatic fluctuations in output when the information about the IS curve is uncertain compared to Money supply targeting.

If the IS curve shifts around due to uncertainty → the LM curve must shift to keep interest rates unchanged so output fluctuates from Y'_i to Y''_i . When the Fed target money, output fluctuates from Y'_m to Y''_m .



Interest rate targeting causes fewer fluctuations in output when the information about the LM curve is uncertain.

Output fluctuates from Y_3 to Y_2 under money targeting.



✓ استهداف سعر الفائدة يسبب أكثر تقلبات كبيرة في الانتاج عندما المعلومات حول منحنى IS هي غير مؤكد مقارنة بالنقود يزداد الاستهداف. وإذا كان التحولات في المنحنى نظرا لعدم اليقين او عدم التأكد لا بد منه منحنى LM التحول إلى الإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير هكذا يتأرجح معدل الانتاج من Y'_i إلى Y . " عندما الاحتياطي الفيدرالي استهداف النقود، يتقلب من Y'_m إلى Y " م.

✓ استهداف سعر الفائدة يسبب أقل التقلبات في الانتاج عندما المعلومات حول منحنى LM هي غير مؤكدة. الناتج يتقلب من Y_3 إلى Y_2 تحت النقود المستهدفة.

المصادر:

The References

1- Jeff Madura